

اقتصاد

صناعيو حلب يطلبون قانون تقييم صناعي، لتقييم الأضرار نتيجة الأزمة وزيادة التعويضات
توقف منشآت محلية عن العمل
بسبب تفاقم حالات التهرب

هناء غانم

قدم صناعيو حلب مجموعة من المطالب للحكومة بغيّة إيجاد حل جزئي للنهوض بالصناعة الوطنية، وذلك خلال اجتماع الهيئة العامة لفرقة صناعة حلب منذ أيام، مؤكداً ضرورة إيجاد حل إسهامي وسريع لموضوع الترفيق والأقساوت والمبالغ الكبيرة التي تفرض على معابر الطرق في حلب عند نقل المواد الأولية والمنتجات الصناعية وذلك من بعض المصنّين وخاصة في المنطقة الشرقية، ما تسبب بتراجع كبير للحركة التجارية، وكذلك في خروج عدد من المنتجات السورية خارج إطار المنافسة لارتفاع تكاليف نقلها وتوقف عدد آخر من المنشآت عن العمل بسبب تفاقم حالات التهرب عبر هذه المعابر، إضافة إلى أهمية تأمين الحماية اللازمة للمنشآت الصناعية الواقعة في كل المناطق الصناعية الحرة وخاصة المناطق المعرضة للسرقات.

وطالب الصناعيون بالعمل على استصدار قانون لتقييم الصناعي أسوة بقانون التقييم العقاري وذلك لتقييم أضرار الآلات التي حدثت نتيجة الأزمة للمنشآت الصناعية مع رفع سقف التعويضات للأضرار على مياث المنشآت المتضررة بما يتناسب مع حجم الضرر والعمل على تعويض أضرار الآلات وخطوط الإنتاج ورفع سقف هذه التعويضات لأن الكتلة الكبرى من أضرار الصناعيين هي في الآلات وخطوط الإنتاج.

ومن جملة مطالب صناعة حلب: العمل على تصحيح الرسوم الجمركية ورسم الإنفاق الاستهلاكي للمواد ذات الإشكالية وذلك لتنشيط الصناعة الوطنية والعمل على تعديل الرسوم الجمركية للمواد الأولية الداخلة في صناعة الخيوط لتصبح ١ بالمئة بدلاً من ٥ بالمئة كونها مادة أولية تصف مصنعة لا يمكن المنتج المحلي من منافسة المنتج المستورد في الأسواق المحلية والخارجية، إضافة إلى العمل على وضع آلية مناسبة للمنشآت الصناعية المرخصة أصلاً في مجال صناعة صهر وتشكيل الحديد من أجل شراء مادة خردة الحديد «السكراب» اللازمة في صناعتهم ووصولها للمنشآت بطريقة قانونية ومنح الصناعيين المتضررين والمتمتعين قروضاً طويلة الأجل لإعادة البناء والترميم وقروضاً تشغيلية لإعادة العمل والتشغيل وبنوك مسيطرة وذلك من المصارف العامة والخاصة والعمل على

تشكيل لجنة متخصصة تكون غرفة الصناعة ممثلة فيها إعادة تسعير الأدوية المنتجة محلياً والمسعرة قديماً حسب سعر الصرف القديم وبما لا يتناسب مع التكلفة الفعلية لها، والعمل على حل مشكلة عدم تنفيذ عقود الطحن الجبرمة بين أصحاب المطاحن الخاصة والشركة العامة للمطاحن بسبب الظروف القاهرة ودخول العصافيت المسلحة للمطاحن ونهبها واعتماد ضبط الشرطة لإثبات فترة حدوث الضرر، مع تأكيد وصل خطوط الطاقة الكهربائية بمحطات التحويل الرئيسة مع تأكيد الترتيب في تحصيل الذمم الكهربائية للمنشآت الصناعية المتراكمة عن السنوات السابقة وإعفاثهم من غرامات وفوائد التأخير كافة والإسراع بتعديل القانون الخاص بتسوية القروض المتعثرة وإعطائهم فرصة للبدء بجدولة ديونهم لا تقل عن ثلاث سنوات وإعفاثهم من الفوائد والغرامات كافة واعتبار المناطق المتضررة وغير الحرة المتوقفة عن العمل، واعتماد ضبط الشرطة لإثبات الضرر والتوقف.

وطالب الصناعيون بضرورة استصدار قانون جديد للاستثمار يناسب متطلبات الواقع الحالي وتشجيع الاستثمار الصناعي والإسراع في تنفيذ العقود الجبرمة المتعلقة بتأهيل البنى التحتية الضرورية من طرق ومواصلات وكهرباء ومياه وشبكات صرف صحي وإعادة الإعمار وإزالة الأقساوت في المناطق الصناعية الحرة لإعادة العمل ودوران عجلة الإنتاج فيها، وتعديل الفقرة رقم ٥ من القانون رقم ١٢ لعام ٢٠١٥ الخاص بالإعفاء والتسوية من الضرائب والرسوم المالية بسبب عدم العدالة الضريبية بين المكلفين، مقترحاً تدارك الإعفاءات الضريبية للأعوام التي لم تتحقق حتى تاريخ صدور القانون ١٠، واستصدار مرسوم تشريعي يتعلق بطي جميع التحقيقات المتعلّقة في الأرباح الحقيقية والدخل المقطوع للمنشآت المتضررة من تكاليف الفترة المالية من بداية الأزمة واعتماد ضبط الشرطة كوثيقة رسمية لإثبات الضرر، ومنح المنشآت الصناعية الجديدة إعفاءات ضريبية تشجيعية بمرحلة التأسيس تصل حتى خمسة أعوام من بدء الإنتاج على أن تتناسب الإعفاءات المنوطة مع معطيات الأزمة يقبل السائس المصرح بها من المكلف وقبول بيانات المكلفين عن فترة ما قبل الأحداث التي لم يكلفوا عنها وذلك للمكلفين الذين تقع منشآتهم في المناطق المتضررة لعدم وجود أي وثائق لديهم نتيجة الأحداث الحالية.

الحكومة تحدد سعر شراء القمح بـ ١٤ ليرة للكيلو والشعير بـ ١١٠ ليرات
تدقيق عمل الشركات المشتركة وتسوية
أوضاعها.. ومؤشرات لقياس عمل الوزارات

الوطن

كلف مجلس الوزراء وزارة التنمية الإدارية وضع مؤشرات لقياس إدارية لعمل وزارات الدولة بما فيها جودة التنظيم المؤسسي، وذلك خلال جلسة مجلس الوزراء التي عقدت أمس، والتي تم خلالها تحديد الأسعار التشجيعية لموسم القمح والشعير ٢٠١٧ حيث يصبح سعر شراء الكيلو غرام من القمح (الطري- القاسي) بـ ١٤ ليرة سورية وسعر شراء كيلو غرام الشعير بـ ١١٠ ليرات سورية، وذلك نظراً لما تطلبه الزراعة من أولوية في العمل الحكومي واستمراراً لسياسة دعم الفلاحين وتشجيعهم على الإنتاج وللألفية والسوياء من الإيرادات المحلية في المحافظات المتكثرة لعدم الموازنة المستقلة لتنفيذ مشاريع خدمية وتنموية.

كما ناقش المجلس مشروع قانون بقل بعض العقارات وأجزاء العقارات من أملاك الدولة المشغولة من الشركة السورية للاتصالات إليها سواء أكانت مخصصة أم غير مخصصة ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال أسباب صدوره وسعياً إلى دعم آلية عمل الشركة السورية للاتصالات واستقرار البنى التحتية فيها باعتبارها تقدم خدمات متصلة بعمل وحياة المواطن.

وخلال الجلسة عرضت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مشروع خطة العمل الوطنية للتعامل مع الأطفال فيما يتعلق بهذا الشأن بغية رفع وعي المجتمع حول مخاطر ظاهرة

عمل الأطفال وتجنيدهم من المجموعات الإرهابية المسلحة وبهدف الاستفادة من المصالحات الوطنية لاتخاذ إجراءات تعاف سليمة لاستيعابهم بالمدارس وإتاحة التعليم والتدريب المهني لهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم بالحياة الطبيعية.

كما وافق المجلس على مشروع قرار بتخصيص مبلغ مليارين و ٣٠٠ مليون ليرة سورية لمحافظة دمشق للورشات المدعومة من الإيرادات المحلية في المحافظات المتكثرة لعدم الموازنة المستقلة لتنفيذ مشاريع خدمية وتنموية.

وطالب المجلس من وزارة الإعلام تحديد آلية واضحة لعمليات استيراد الورق اللازم لطباعة الصحف حيث تراعى طبع المداول في السوق بالتنسيق مع الجهات كافة ذات العلاقة بهذا الشأن.

وطالب المجلس من وزارات الدولة كافة تدقيق عمل الشركات المشتركة وتسوية أوضاعها قانونياً لتحقيق

الهدف من إحداثها وفق البعد الاقتصادي الوطني واستثمار البنى التحتية بشكل كامل للشركات المتوقفة منها.

وقدم وزير التعليم العالي عاطف نذاف رئيس اللجنة المكلفة متابعة أعمال تأهيل البنى التحتية وعودة الخدمات الحكومية كافة إلى منطقة الزبداني عرضاً عن خطوات العمل التي تم اتخاذها من الجهات الحكومية موضحاً أن العمل يتم بوتيرة عالية في مختلف القطاعات وبدأ مختلف الفعاليات بالعمل والحياة الطبيعية تعود إلى المنطقة تدريجياً من جميع النواحي.

وعرض وزير الزراعة والإصلاح الزراعي أحمد القادري إجراءات الوزارة لتنفيذ خطة تطوير القطاع الزراعي وتوفير مستلزمات الإنتاج والدعم اللازم للفلاحين وإيلاء اهتمام أكبر لقطاع الثروة الحيوانية وتأمين مستلزمات الإنتاج والاهتمام بمشروع الزراعات الأسرية وتمكين المرأة



الريفية، واستمع المجلس إلى عرض قدمه وزير الصناعة أحمد الحمو حول الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتطوير عمل منشآت القطاع العام الصناعي القائمة وتشغيل القطاع الخاص الصناعي ومشروع الوزارة التقنية وخطة تنشيط القطاع الخاص الصناعي والتشريعات والقرارات الصادرة بهدف دعم الصناعة المحلية.

وحرساً على تطوير العلاقات الثنائية بين الجمهورية العربية السورية وجمهورية كوبا وبوتيرة تميز في العلاقات بينهما وتبسيط إجراءات السفر لوطاني الدولتين، ناقش المجلس مشروع قانون بتصديق اتفاقية الإعفاء المتبادل من سمات الدخول لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والرسمية والخاصة والمهمة الموقعة في دمشق في العشرين من نيسان الماضي بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة جمهورية كوبا ووافق على رفعه إلى الجهات المعنية لاستكمال إجراءات صدوره.

العش مدير
لهيئة الإشراف
على التأمين
بديل الأغا

عبد الهادي شباط

أصدر رئيس مجلس الوزراء عماد خميس قراراً كلف بموجب المهندس سامر العش وظيفته مدير عام هيئة الإشراف على التأمين، وإنهاء العمل بالقرار المتضمن التنبؤ الجزئي للدكتور عمار ناصر آغا.

وفي أول تصريح له، أكد العش لـ«الوطن» أنه سيعمل على تطوير كل آليات العمل وأنظمة التأمين السورية كون العديد منها بحاجة إلى المراجعة والتصويب ومضى على البعض منها أكثر من ١٠ سنوات، مشيراً إلى ضرورة إيجاد معايير تواكب الظروف الحالية والمتغيرات والأزمات التي يمر بها الاقتصاد السوري، إضافة إلى إعادة النظر والتقييم لقانون التأمين. كما أوضح أنه سيتم العمل على المراقبة الجدية لشركات التأمين بما ينعكس إيجاباً على سوق التأمين ويعزز من الثقافة التأمينية.

كرتلي: المتغير في
معرض دمشق الدولي
هو تقسيمه لقطاعات

الوطن

تنطلق الدورة التاسعة والخمسين لمعرض دمشق الدولي خلال الفترة ما بين ١٧-٢٦ / ٨ / ٢٠١٧ مع نشاطات موازية، إذ تسعى وزارة الاقتصاد من خلال هذه الفعالية المعول عليها الكثير بعد انقطاع دام لأكثر من خمس سنوات إظهار حضارة وعراقة العرض وأهميته على كافة الصعد الاقتصادية والثقافية والفنية.

وضمن هذا الإطار بين مدير المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية فارس كرتلي لـ«الوطن» أن المتغير في دورة المعرض لهذا العام هو تقسيم المشاركات والأجنحة إلى قطاعات اقتصادية في مختلف المجالات الصناعية والتجارية فهناك مساحة ١١ ألف متر مربع للنسججية و ٨٥٠ متر مربع للغنائية و ٢٨٠٠ للهندسية و ٢٠٠٠ متر مربع للكيميائية.

وأضاف كرتلي: إن مساحة المعرض الإجمالية ٥٥ ألف متر مربع المحجوز منها ٥١ ألف متر مربع لمختلف القطاعات موزعة على مساحة ١٠ آلاف متر مربع للقطاع العام و ٢٤٦٠٠ متر مربع لقطاعات الأعمال مثل اتحادات غرف الصناعة والتجارة والزراعة والمصدين وغيرها و ١٠٧٠٠ متر مربع للقطاع الخاص إضافة إلى مشاركات خارجية لدول وشركات وقد تم تخصيص مساحة ٤٧٧٥ متراً مربعاً تستكمل المؤسسة إجراءات حجزاتها ومشاركاتها.

وأشار مدير مؤسسة المعارض إلى أن معرض الباسل للإبداع والاختراع هو من ضمن الفعاليات المشاركة في معرض دمشق الدولي إضافة إلى الصناعات اليدوية ومشاركات هيئة المشاريع المتوسطة والصغيرة وجناح خاص لوزارة الزراعة عدا عن حجز مساحات واسعة لوكلاء السيارات الشاحنة والخاصة بأعمال البناء والإنشاء والنقل الكبيرة ولا مشاركات لصناعة السيارات السياحية الصغيرة لهذا العام.

ولفت كرتلي أن شركات الحكومة تعمل على قدم وساق لإظهار مدينة المعارض بالشكل اللائق والمميز من خلال ترتيب الأجنحة وإنجازها من قبل الشركة العامة للبناء وأعمال الإنارة والكهرباء من قبل الشركة السورية للشبكات والمساحات المائية والخضراء من قبل مؤسسة الإسكان.

وكانت وزارة الاقتصاد نكرت في وقت سابق أن شركات المعارض على استعداد للتعاون مع الوزارة من خلال المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية في تنظيم الدورة ٥٩ لمعرض دمشق الدولي ووضع كل إمكانياتها تحت تصرف الوزارة والمؤسسة من أجل إنجاح المعرض كحدث اقتصادي وكونه سيكون مؤشراً لبدء التعاون وإعادة بناء سورية وحافزاً للشركات المحلية لعودة انطلاقها ولديلاً على اهتمام الشركات الخارجية بالسوق السورية، وعدت شركات المعارض بالعمل على تنشيط فعاليات المؤسسات المتخصصة في مجال صناعة المعارض والمؤتمرات إضافة إلى القيام بالدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالأسواق العربية والدولية وكذلك المساهمة في دعم السياسة الاقتصادية للحكومة من خلال إقامة وتنظيم معارض المنتجات السورية داخل وخارج سورية.

١٧٧ مليار ليرة تدفعها سنوياً للمتعاقدين

مدير التأمين والمعاش لـ«الوطن»: ٧ مليارات ليرة سنوياً
للمشمولين بالقانون الخاص بالشهيد الأعزب

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة التأمين والمعاش باسل الجاجة لـ«الوطن» أن قيمة الكتلة المالية للمشمولين بالقانون الخاص بالشهيد الأعزب تتراوح ما بين ٦,٥ إلى ٧ مليارات ليرة سورية سنوياً، وأنه تم تحويل جميع المستحقات المعيشية للمستفيدين من الرسوم خلال اليومين الماضيين على حساباتهم الجارية أو عبر البطاقة الإلكترونية ليتبقى فقط ممن ما زالوا يتعاملون وفق الفاتر المعيشية حيث يجري العمل على طباعة دفاتر جديدة تلخظ الزيادة في الأجر

الشهري بعد أن منح المرسوم كامل الأجر الشهري مع التعويض المعيشي لوالدي الشهيد أي بنسبة ١٠٠٪ بعد أن كان يذهب ٥٠٪ من الراتب لخزينة الدولة. وبين أنه تم تحويل الراتب الشهري عن شهر حزيران لوالدي الشهيد مضافاً إليه الفروقات حسب المرسوم الجديد عن شهري أيار ونيسان الماضيين حيث ساعد توفر بنية إلكترونية لدى المؤسسة على سرعة تحويل المستحقات، موضحاً أن الكثير من المستفيدين تفاجؤوا لدى استخدامهم حساباتهم الجارية أو بطاقات الصراف وجود زيادة مالية في حساباتهم تصل لثلاثة أضعاف الراتب الشهري وقد

راجع العديد منهم المؤسسة لاعتقادهم بحصول خطأ في إحالة المعاشات الشهرية. وحول من مشهم المرسوم أوضح أن المرسوم شمل شهداء وزارة الدفاع في حين تعمل وزارة الداخلية حالياً على إعداد مشروع قانون مواز يسمح باستفادة والذي الشهيد الأعزب بنسبة ١٠٠٪ من راتب ابنهم الشهيد.

وحول وجود الملاءة المالية لدى المؤسسة لتغطية هذه الزيادات أوضح أن وزارة المالية هي من يتحمل تغطية هذه الفروقات وأن هناك توجيهات من رئاسة الحكومة للاهتمام والعناية وتوفير جميع المبالغ والكتل المالية اللازمة لتأمين المستحقات

الشهري لأهل الشهيد. وعن القيمة السنوية لمعاشات المتعاقدين لدى المؤسسة بعد إضافة قيمة الكتلة المالية السنوية لهذا المرسوم أوضح أنها أصبحت بحدود ١٧٧ مليار ليرة سنوياً وراتب للمدنيين والعسكريين مع التوقيضات.

وكانت الحكومة وافقت على تقديم ميزات جديدة لذوي الشهداء تضمنت بالنسبة للشهيد الأعزب منح كامل الراتب لوالدي الشهيد الأعزب مناشفة بينهما بدلاً من منحهما ٥٠ بالمئة منه، وبالنسبة للشهيد المتزوج تضمنت منح فرصة عمل بموجب عقد سنوي مباشر يجذب تلقائياً لزوجته

«الاقتصاد» تحصر استيراد الخيوط بالصناعيين.. والتجار يرونه قراراً غير منطقي

الدبس لـ«الوطن»: من حق الصناعيين كونها مادة أساسية في الصناعة
الجلاد: لا داعي للعودة إلى شراء إجازات الاستيراد من الصناعيين

صالح حميدي

اجتمعت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية أمس مع ممثلي المؤسسة العامة النسججية وممطي غرف التجارة والصناعة في محادثات دمشق وخصص وحلب للوقوف على معوقات القطاع النسججي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد أن تراجع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عن إجراء واتفاق سابق استمر التباحث حوله نحو سنتين ويتمثل بالعودة إلى حصر استيراد خيوط الأكرليك بالصناعيين، وهذا بحسب رأيه إجراء خاطئ حيث كانت الوزارة اتفقت مع غرف التجارة على المساواة بين التاجر والصناعي في استيراد المواد الأولية وخيوط الأكرليك مادة أولية غير استهلاكية وهي تتجه مباشرة وحصرها إلى الصناعيين.

ويرى الجلاد أن وزارة الاقتصاد ترجع بذلك إلى إحياء القوانين القديمة في الثمانينيات من القرن الماضي عندما كانت تنص على اعتماد صيغة مخصصات للصناعيين من لديه معمل يحصل على إجازة استيراد لهذه المخصصات ويعود

التاجر بذلك إلى أسلوب شراء هذه الإجازات وهذه المخصصات من الصناعيين ما يشكل زيادة في الكلف والأعباء ويرفع من كلف استيراد الخيوط علماً أن هناك ٩٠ بالمئة من المعامل ليس لديهم القدرة على الاستيراد وهناك ورش صغيرة عاجزة عن القيام بعمليات الاستيراد من هذه المخصصات وخاصة أن خيوط الأكرليك تدخل في إنتاج الأصناف كافة من الألبسة الداخلية والخارجية واللايجوري والجوارب والحرامات وغيرها قائلًا بعدم

جواز حصر الاستيراد بهذه الطريقة إذا كانت الجهات المعنية تعني بإطلاق عجلة الإنتاج والعملية الإنتاجية.

وفي تصريح لـ«الوطن» من رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة دمشق سامر الدبس إن كمية خيوط الأكرليك ٣ آلاف طن وهي كامل الكمية المسموح بها للصناعيين وهي مخصصة للمعامل وورشات التريكو المنتشرة في مختلف المحافظات السورية ومن ثم فإن هذه المخصصات من خيوط الأكرليك وإجازات الاستيراد المنظمة

بخصوصها هي من حق الصناعيين وليس من حق التجار كونها مادة أولية وأساسية في صناعة هذه المعامل والورش المتكثرة.

وأشار الجلاد إلى أن المؤسسة العامة النسججية طالع خلال الاجتماع من ضمن مقترحاتها برفع الأسعار الاسترشادية للخيوط والمنسوجات؛ معللة هذا الطلب بعدم قدرتها على تصريف مخازينها وانخفاض استرجار القطاع الخاص من هذه المواد خلال الأشهر السابقة، موضحاً أن غرفة تجارة دمشق لا تتفق مع هذا المقترح



من الزاوية الاقتصادية لأنه يؤثر في عملية التصدير، ولأن الخيوط والأقمشة تحقق أكبر قيمة مضافة قياساً للمواد الأخرى وهي تحقق قيم صادرات كبيرة وتشغل أيادي عاملة كثيرة، وأن اعتماد الأسعار الاسترشادية فيما لو طوق سيرف من كلف الإنتاج المتجه إلى التصدير وهو سيكون إجراء غير مجد من وجهة نظر اقتصادية.

وأضاف: إن مشكلة المؤسسة العامة النسججية لا تعالج برفع الأسعار الاسترشادية وإنما هناك مشكلة في خط القطن في حد ذاته، ومعالجتها تكمن في إجراءات وحلول تتخذ داخل المؤسسة والوقوف على أسباب عدم القدرة على تصريف خط القطن لديها بعيداً عن هذا الإجراء السهل، ومن ثم لا يجوز رفع أسعار الخيوط كافة ومن الأنواع والقياسات كافة بحجة عدم القدرة على تصريف الإنتاج أو مخازين وهناك عشرات من أنواع الخيوط يشملها هذا القرار وتتأثر سلباً به. مبيئاً أن المعالجة لمشكلة النسججية تكمن في إجراءات تظول الصنف ذاته من خط القطن دون تعميم هذا الإجراء المتمثل برفع الأسعار الاسترشادية على الخيوط والمنسوجات كافة ثم تعطيل قطاع إنتاجي كامل بذلك.